

## المبحث الثامن

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
لأحاديث المسيح الدجال



## المَطْلَب الأوَّل

### سَوِّقُ الأحاديثِ المُتعلِّقة بالمسيح الدَّجَالِ

عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه قال: ذكر النَّبِيُّ يومًا بين ظهري النَّاسِ المسيحَ الدَّجَالِ، فقال: إِنَّ اللهَ ليس بأعور، ألا إِنَّ المسيحَ الدَّجَالِ أعور العين اليمنى، كأنَّ عينه عَيْنَةٌ طافيةٌ . . .»<sup>(١)</sup>.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بُعثَ نبيٌّ إلَّا وقد اندر أُمَّته الأَعورَ الكَذَّابَ، ألا إِنَّه أعور، وإنَّ ربَّكم ليس بأعور، وإنَّ بينَ عينيه مكتوبٌ (كافر)»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه قال: حدَّثنا رسول الله ﷺ حديثًا طويلًا عن الدَّجَالِ، فكانَ فيما حدَّثنا به أن قال: «يأتي الدَّجَالُ وهو مُحرَّمٌ عليه أن يدخلَ نِقَابَ المدينة»<sup>(٣)</sup>، فينزَلُ بعضُ السَّبَّاحِ<sup>(٤)</sup> الَّتِي تلي المدينة، فيخرجُ إليه يومئذٍ رجلٌ

---

(١) أخرجه البخاري في (ك: الأنبياء، باب: وأذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكانا شرقيا، رقم: ٣٤٣٩)، ومسلم في (ك: الفتن وأشراف الساعة، باب: ذكر الدَّجَالِ وصفته وما معه، رقم: ٢٩٣٢).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الفتن، باب: ذكر الدَّجَالِ، رقم: ٧١٣١)، ومسلم في (ك: الفتن وأشراف الساعة، باب: ذكر الدَّجَالِ وصفته وما معه، رقم: ٢٩٣٣).

(٣) نِقَابٌ وأنقَابٌ: جمع نَقَبٍ، وهو الطريق في الجبل، والمعنى: أن على أبوابها وكل موضع يُدخل منه إليها ملائكة. انظر «فتح الباري» لابن حجر (٩٦/٤).

(٤) السَّبَّاحُ: جمع سَبَّحَةٍ، وهي الأرض التي تعلوها المَلُوحَة، ولا تكادُ تُنبتُ إلَّا بعضُ الشَّجَرِ، انظر «النهاية في غريب الحديث» (٨٣٥/٢).

وهو خير النَّاس، أو من خيار النَّاس، فيقول: أشهد أنَّكَ الدَّجَال الَّذِي حَدَّثَنَا رسول الله ﷺ حديثه، فيقول الدَّجَال: أَرَأَيْتُمْ إِنْ قَتَلْتُ هَذَا ثُمَّ أَحْيَيْتَهُ هَلْ تَشْكُونُ فِي الْأَمْرِ؟ فيقولون: لا، فيقتله، ثُمَّ يَحْيِيهِ، فيقول: واللَّهِ مَا كُنْتُ فِيكَ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِنِّي الْيَوْمَ! فِيرِيدُ الدَّجَالُ أَنْ يَقْتُلَهُ، فَلَا يَسْلُطُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: مَا سَأَلَ أَحَدٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدَّجَالِ أَكْثَرَ مَا سَأَلْتُهُ، وَأَنَّهُ قَالَ لِي: «مَا يَضُرُّكَ مِنْهُ؟»، قُلْتُ: لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ مَعَهُ جَبَلَ خُبِرَ وَنَهَرَ مَاءً، قَالَ: «هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>.

وعن الثَّوَالِسي بْنِ سَمْعَانَ رضي الله عنه قال: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الدَّجَالَ ذَاتَ عَدَاةٍ، فَخَفَّضَ فِيهِ وَرَقْعًا<sup>(٣)</sup>، حَتَّى ظَنَّنَاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ! فَلَمَّا رُحْنَا إِلَيْهِ عَرَفَ ذَلِكَ فِينَا، فَقَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ؟» قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَكَرْتَ الدَّجَالَ غَدَاةً، فَخَفَّضْتَ فِيهِ وَرَقْعَةً، حَتَّى ظَنَّنَاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ، فَقَالَ: «غَيْرِ الدَّجَالِ أَخُوفَنِي عَلَيْكُمْ، إِنْ يَخْرُجُ وَأَنَا فِيكُمْ، فَأَنَا حَاجِبُهُ دُونَكُمْ، وَإِنْ يَخْرُجُ وَلَسْتُ فِيكُمْ، فَامْرَأُ حَاجِبِ نَفْسِهِ، وَاللَّهِ خَلِيفَتِي عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، إِنَّهُ شَابٌ قَطَطٌ»<sup>(٤)</sup>، عَيْنُهُ طَائِفَةٌ، كَأَنِّي أَشْبَهُهُ بِعَبْدِ الْمَرْيُ بْنُ قَطَنٍ، فَمَنْ أَدْرَكَهُ مِنْكُمْ فَلْيَقْرَأْ عَلَيْهِ فَوَاتِحَ سُورَةِ الْكَهْفِ، إِنَّهُ خَارِجٌ حَلَّةً بَيْنَ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ، فَعَاثَ يَمِينًا وَعَاثَ شِمَالًا، يَا عِبَادَ اللَّهِ فَانْتَبِهُوا.

(١) أخرجه البخاري في (ك: الفتن، باب: لا يدخل الدَّجَالُ المدينة، رقم: ٧١٣٢)، ومسلم في (ك: الفتن وأشرافه، باب: صفة الدَّجَالِ وتحرير المدينة عليه، رقم: ٢٩٣٨).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الفتن، باب: ذكر الدَّجَالِ، رقم: ٧١٢٢)، ومسلم في (ك: الفتن وأشرافه، السَّاعَة، باب: ذكر الدَّجَالِ وصفه ما معه، رقم: ٢٩٣٧).

(٣) فخفَّضَ فِيهِ وَرَقْعًا: فِي مَعْنَاهُ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ خَفَّضَ بِمَعْنَى حَقَّرَ، وَقَوْلُهُ (رَقْعٌ) أَيُّ عَظْمَةٍ وَفَخْمَةٍ، فَبَيْنَ تَحْقِيرِهِ وَهَوَانِهِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى قَتْلِ أَحَدٍ إِلَّا ذَلِكَ الرَّجُلُ، ثُمَّ يَمْجِزُ عَنْهُ، وَأَنَّهُ يَضْمَحِلُّ أَمْرُهُ، وَيَقْتُلُ بَعْدَ ذَلِكَ هُوَ وَأَتْبَاعُهُ، وَمَنْ تَفَخَّيْهِمْ وَتَعْظِيمَ فَتَنَتِهِ وَالْمُحَنَّةَ بِهِ، هَذِهِ الْأُمُورُ الْخَائِقَةُ لِلْعَادَةِ، وَأَنَّهُ مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ.

الوجه الثَّانِي: أَنَّهُ خَفَّضَ مِنْ صَوْتِهِ فِي حَالِ الْكَثْرَةِ فِيمَا تَكَلَّمَ فِيهِ، فَخَفَّضَ بَعْدَ طَوْلِ الْكَلَامِ وَالتَّعَبِ لِيَسْتَرِيحَ، ثُمَّ رَفَعَ لِيَلْبِغَ صَوْتَهُ كُلَّ أَحَدٍ، انظر «شرح صحيح مسلم» للنووي (٦٣/١٨).

(٤) قَطَطٌ: أَيُّ شَدِيدِ جَعْدَةِ الشَّعْرِ، انظر «شرح صحيح مسلم» (٦٣/١٨).

قلنا: يا رسول الله، وما لبثه في الأرض؟ قال: «أربعون يومًا، يوم كَسَنَتْهُ، ويوم كَشَهَرٍ، ويوم كَجَمَعَةٍ، وسائر أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ»، قلنا: يا رسول الله، فذلك اليوم الَّذي كَسَنَتْهُ، أَتَكْفِينَا فِيهِ صَلَاةَ يَوْمٍ؟ قال: «لا، اقدروا له قدره».

قلنا: يا رسول الله وما إِسْرَاعُهُ فِي الْأَرْضِ؟ قال: «كَالْغَيْثِ اسْتَدْبَرْتَهُ الرِّيحُ، فَيَأْتِي عَلَى الْقَوْمِ فَيَدْعُوهُمْ، فَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَجِيبُونَ لَهُ، فَيَأْمُرُ السَّمَاءَ فَتُمْطَرُ، وَالْأَرْضَ فَتَنْبُتُ، فَتَرْوَحُ عَلَيْهِمْ سَارِحَتُهُمْ<sup>(١)</sup> أَطْوَلَ مَا كَانَتْ دُرًّا<sup>(٢)</sup>، وَأَسْبَغَهُ ضُرُوعًا، وَأَمَدَّهُ خَوَاصِرَ، ثُمَّ يَأْتِي الْقَوْمَ، فَيَدْعُوهُمْ فَيَرُدُّونَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ، فَيَنْصَرِفُ عَنْهُمْ، فَيَصْبَحُونَ مَمْحِلِينَ<sup>(٣)</sup>»، لَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَيَمُرُّ بِالْخَرِبَةِ، فَيَقُولُ لَهَا: أَخْرِجِي كَنْزُوكَ! فَتَنْتَبِعُهُ كَنْزُهَا كَيْعَاسِيبِ النَّحْلِ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ يَدْعُو رَجُلًا مَمْتَلئًا شَبَابًا، فَيَضْرِبُهُ بِالسَّيْفِ، فَيَقْطَعُهُ جَزَلَتَيْنِ رِمِيَّةَ الْغَرَضِ<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ يَدْعُوهُ، فَيَقْبَلُ وَيَتَهَلَّلُ وَجْهَهُ بِضَحْكَ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ، إِذْ بَعَثَ اللَّهُ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ، فَيَنْزِلُ عِنْدَ الْمَنَارَةِ الْبَيْضَاءِ شَرْقِيَّ دِمَشْقَ بَيْنَ مَهْرُودَتَيْنِ<sup>(٦)</sup>، وَاضْعًا كَفَيْهِ عَلَى أَجْنَحَةِ مَلَكَيْنِ، إِذَا طَاطَأَ رَأْسَهُ قَطْرَ، وَإِذَا رَفَعَهُ تَحَدَّرَ مِنْهُ جُمَانٌ كَاللُّؤْلُؤِ، فَلَا يَحِلُّ لِكَافِرٍ يَجِدُ رِيحَ نَفْسِهِ إِلَّا مَاتَ، وَنَفْسُهُ يَنْتَهِي حَيْثُ يَنْتَهِي طَرْفُهُ، فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يَدْرِكَهُ بَابَ لُدٍّ فَيَقْتُلُهُ<sup>(٧)</sup>.

(١) السَّارِحَةُ: المَوَاشِي الَّتِي تَخْرُجُ لِلشَّرْحِ، وَهُوَ الرُّعْيُ، انظر «المُفْهَم» لِأَبِي الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيِّ (٧/٢٨١).

(٢) دُرًّا: جَمْعُ دُرَّةٍ، وَهِيَ الْأَسْنَمَةُ، انظر «المُفْهَم» (٧/٢٨١).

(٣) مَمْحِلِينَ: مُجْدِبِينَ، انظر الْمَصْدَرُ السَّابِقَ.

(٤) يَمَاسِيبُ النَّحْلِ: فُحُولُهَا، وَاحِدُهَا يَعُوبُ، وَقِيلَ: أَمْرَأُهَا، وَجْهَ التَّشْبِيهِ: أَنَّ يَمَاسِيبَ النَّحْلِ يَتَّبِعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ طَائِفَةً مِنَ النَّحْلِ، فَتَرَاهَا جَمَاعَاتٍ مُتَفَرِّقَةً، فَالْكَنْزُ تَتَّبِعُ الدَّجَالَ كَذَلِكَ، انظر «المُفْهَم» (٧/٢٨٢).

(٥) جَزَلَتَيْنِ رِمِيَّةَ الْغَرَضِ: قَسَمَهُ قِطْعَتَيْنِ وَفَرَقَتَيْنِ، «رِمِيَّةُ الْغَرَضِ»: مَنْصُوبٌ نَصَبَ الْمَصْدَرِ، أَي: كَرَمِيَّةُ الْغَرَضِ فِي السَّرْعَةِ وَالْإِسَابَةِ، انظر «المُفْهَم» (٧/٢٨٢).

(٦) مَهْرُودَتَيْنِ: أَي فِي شَقَّتَيْنِ أَوْ حُلَّتَيْنِ، انظر «الْهَيَاةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٥/٥٨٨).

(٧) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك): الْفَتْنِ وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ، بَابُ: ذِكْرُ الدَّجَالِ وَصِفَةُ مَا مَعَهُ، رَقْم: (٢٩٣٧).

وعن محمد بن المنكدر قال: رأيت جابر بن عبد الله رضي الله عنه يحلف بالله أن ابن الصائد الدجال، قلت: تحلف بالله؟! قال: «إني سمعت عمر يحلف على ذلك عند النبي ﷺ، فلم ينكره النبي ﷺ»<sup>(١)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في (ك: الاعتصام بالكتاب والسنة؛ باب: من رأى ترك التكبير من النبي ﷺ حجة، لا من غير الرسول؛ رقم: ٧٣٥٥)، ومسلم في (ك: الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر ابن الصياد، رقم: ٢٩٢٩).

## المطلب الثاني

### سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

### للأحاديث المتعلقة بالدجال

أورد المخالفون عدة شبهات عقلية متعلقة بحقيقة الدجال وتشخيصه، ومتعلقة أيضا بصفاته الثابتة في السنة، أبرزها مُجملٌ في سبعة مُعارضات:

**المعارضة الأولى:** أنَّ أحاديث الدجال تُنافي حكمة إنذار القرآن النَّاسَ بقرب الساعة وإتيانها بغتة، «فالمسلمون المنتظرون لها -أي للسَّاعة- يعلمون أنَّ لها أشرطا تقع بالتدريج، فهم آمنون من مجيئها بغتة في كلِّ زمن، وإنما ينتظرون قبلها ظهور الدجال، والمهدي، والمسيح ﷺ، وبأجوج ومأجوج»<sup>(١)</sup>.

**المعارضة الثانية:** أنَّ هذه الأحاديث نُسبت جملةً من الخوارق للدجال؛ تُضاهي أكبر الآيات التي أئد الله بها أولي العزم من الرُّسل، أو تفوقها، وإثبات هذه الأحاديث يُعدُّ شبهةً على آيات الأنبياء، مما يُسقط الثقة بها، والانتفاع بهدايتها.

**المعارضة الثالثة:** أنَّ هذه الخوارق مخالفة لسنن الله في خلقه، ونصوص القرآن قاطعة في أنَّه لا تبديل لسنة الله تعالى ولا تحويل.

---

(١) «تفسير المنار» (٩/ ٤٠٧).

وهذه الشبهات الثلاث تولَّى كبرها ومصادمة الأدلَّة القاطعة بثبوت المسيح الدَّجال: (محمَّد رشيد رضا) في «تفسيره»<sup>(١)</sup>، فأجلبَ على أحاديثه بأوقارٍ من الشُّبهات مِن جهة الرِّواية والدُّرابة.

وقد ساق غيره مُعارضًا لصفوة من صفات الدَّجال الواردة في الحديث؛ وهي ما ورد مِن أَنَّهُ مكتوب بين عينيه (كافر)، فزعم منَع حملِ هذه الكتابة على حقيقتها، ومناطُ المنع عنده:

المعارض الرَّابع: أَنَّهُ لو حُمِلت تلك الكتابة على حقيقتها، لاشتوى في إدراكِ ذلك المؤمن والكافر، ولم يَقَع الاختصاص بإدراكِ ذلك للمؤمن فقط، ثُمَّ إِنَّ مِن المؤمنين من هو أُمِّي لا يقرأ ولا يكتب، أو مَنْ هو أعمى؛ فكيف يتَحَصَّل له إدراك ذلك؟

وفي تقرير هذه الشُّبهة، يقول (حسن حنفي) ساخرًا ممَّا صَحَّ مِن أمر هذه الكتابة: «.. ومكتوب بين العين العوراء والعين العمياء كافرا وكأنَّ الجبين سُبُورة أو قرطاس! وبأيِّ لونٍ تكون الكتابة؟ وبأيَّة لغة؟ وما حجمها؟ وماذا عن المؤمن الَّذي لا يعرف القراءة أو اللُّغة؟ أو المؤمن الأعمى؟..»<sup>(٢)</sup>.

المعارضة الخامسة: أنَّ بين أحاديثِ المسيح الدَّجالِ عدَّة تعارضاتٍ في تحديد شخص الدَّجال، وفي زمان خروجه ومكانه، وفي خوارقه الَّتِي تكون معه، وكلُّ هذه التَّعارضات يوجب تساقطها بالمرَّة.

يفضَّل هذه التَّعارضات (رشيد رضا) في «تفسيره» فيقول:

«إنَّها متعارضة تعارضًا كثيرًا يوجب تساقطها كما ترى فيما يلي؛ فمِن ذلك التَّعارض: .. أَنَّهُ كان يشكُّ في ابنِ صيَّاد مِن يهود المدينة هل هو الدَّجال أم لا، وأنَّه وَصَفَ ﷺ الدَّجال بصفاتٍ لا تنطبق على ابنِ صيَّاد، كما قال ابنِ صيَّاد لأبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(١) انظر «تفسير المنار» (٤٨٩/٩-٤٩١).

(٢) فمن العقيدة إلى التَّوراة (٥٣١/٤).



ومن التّعارض أيضًا: أنه يُصرّح في بعض الروايات بأنه يكون معه -أي الدّجال- جبل أو جبال من خبزٍ ونهر أو أنهار من ماء وعسل، . . . مع ما رواه الشّيخان -واللفظ للبخاري- من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، قلت: لأنّهم يقولون إنّ معه جبل خبزٍ ونهر ماء، قال رضي الله عنه: بل هو أهون على الله من ذلك.

ومن التّعارض أيضًا: ما ورد من اختلاف الروايات في المكان الذي يخرج منه، ففي بعض الروايات أنه يخرج من قبل المشرق على الإبهام، وفي حديث الثّوّاس بن سميان رضي الله عنه عند مسلم: أنه يخرج من خلّة بين الشّام والعراق، وفي رواية أخرى لمسلم: أنه يخرج من أصبهان، وفي حديث الجسّاسة عنده: أنه محبوس بديرٍ أو قصرٍ في جزيرة بحر الشّام -أي البحر المتوسط وهو في الشّمال- أو بحر اليمّين، وهو في الجنوب، وأنه يخرج منها<sup>(١)</sup>.

المعارضة السادسة: أنّ المسيح الدّجال لو كان حقيقةً لورد ذكره في القرآن تحذيرًا للنّاس من فتّنه، يقول (نيازي): «ليس في كلّ القرآن ذكرٌ لأيّ مسيح دّجال، . . . وإنّما هي من محرّفات أهل الكتاب جميعًا»<sup>(٢)</sup>.

المعارضة السّابعة: أنّ في الأحاديث الواردة في وصف المسيح الدّجال تجسيمًا لله تعالى وتشبيهًا له بصفات خلقه، فهي تثبت ضمناً أنّ لله عينين.

يقول إسماعيل الكردي: «الإشكال الكبير في الحديث أنّه عندما يميّز الدّجال المدّعي للالوهيّة عن الله الحقّ المتعال، يقول: إنّ الدّجال أعور، بعكس الله الذي ليس بأعور، وهذا يفيد أنّ لله تعالى عين أو عينين! إذ لو لم تكن العينان ثابتتان لله تعالى أصلًا لما كان هنالك وجه لمثل هذه المقارنة!

وهذا بالضّبط ما يذهب إليه الحشويّة، فيجعل هذا الحديث دليلًا على ما يسمّيه صفة العينين أو الأعين لله! ومن هنا فإنّ فخر المتكلّمين الإمام محمد بن

(١) تفسير المنار (٩/ ٤٠٩-٤١٠).

(٢) «دين السلطان» (ص/ ٣٥٥).

عمر الرّازي طعن في كتابه (أساس التّقديس) في صحّة هذا الحديث، وقال:  
لا يصحّ متنه وإن كان مخرّجاً في الصّحيح، لأنّ فيه تجسيماً وتشبيهاً  
لله تعالى<sup>(١)</sup>.

---

(١) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٢٠٨-٢٠٩).

## المطلب الثالث

### دفع دعوى المعارضات الفكرية المعاصرة للأحاديث المتعلقة بالدجال

قبل التصدي لدحض مجموع المعارضات للأحاديث المتعلقة بالدجال، يحسن في هذا المقام التأكيد على جملة من المسائل ذلت عليها هذه الأحاديث المسوقة آنفاً<sup>(١)</sup>:

**أولاً:** إثبات أن للمسيح الدجال وجوداً موضوعياً.

**ثانياً:** أن خروجه أعظم الفتن التي توارد أنبياء الله تعالى على التحذير منها، وكان أشدهم تحذيراً منه، وبياناً لنعوته، وكشفاً عن العِصم التي بقي منه: نبينا محمد ﷺ.

**ثالثاً:** أن خروجه من أعظم دلائل قرب الساعة وأشراتها الكبرى.

تلك الأحاديث المروية في شأن الدجال فيما أفاد هذه المسائل قد تواترت تواتراً معنوياً، ونظمها غير واحد من أهل العلم بمخارج الأحاديث في سلك الأخبار المقطوع بشوئها<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلية» (ص/٤٢٩).

(٢) انظر «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» لمحمد بن جعفر الكتاني (ص/٢٢٨).

قال أبو العباس القرطبي: «الذي يجب الإيمان به: أنه لا بُدَّ من خروج الدُّجَالِ يَدْعِي الإلهية، وأنه كَذَابٌ أعور؛ كما جاء في الأحاديث الصَّحيحة الكثيرة، التي قد حَصَلَتْ لِمَن عاناها العلم القطعي بذلك»<sup>(١)</sup>.

وَمِمَّنْ حَكَمَ بتواترِ أحاديث الدُّجَالِ: أبو الحسن الأشعري<sup>(٢)</sup>، وابن قيم الجوزية<sup>(٣)</sup>، وابن كثير الدمشقي<sup>(٤)</sup>.

ولثبوتِ أحاديثِ الدُّجَالِ، والقطع بنسبتها إلى الرسول ﷺ، درجَ أهل العلم على عدِّ الإيمان بما تَضَمَّنَتْ تلك الأحاديث من جُمَل عقائدهم؛ سواء كان ذلك في مطاوي مَعْلَماتهم الجامعة لأحرف الاعتقاد<sup>(٥)</sup>، أو ضمن أسفارهم التي عقدوها على جهة الأفراد لبيانِ أشرار الساعة والفتن الحاصلة في آخر الزمان<sup>(٦)</sup>.

يقول أحمد بن حنبل: «الإيمان أنَّ المسيح الدُّجَالُ خارجٌ، مكتوب بين عينيه كافر، والأحاديث التي جاءت فيه، والإيمان بأنَّ ذلك كائن، وأنَّ عيسى بن مريم -عليه السلام- ينزل، فيقتله بباب لدٍّ»<sup>(٧)</sup>.

ثمَّ إجماعُ أهلِ السُّنة مُتَعَقِّدٌ على ما تَضَمَّنَتْ هذه المتواترات من أخبار؛ كما حكاه ابن عبد البر في تقريره لَعَقْدِ أهلِ السُّنة والجماعة، بعد أن أسند إلى سفيان بن عيينة قوله: «الإيمان قولٌ وعملٌ ونِيَّةٌ، والإيمان يزيد وينقص، والإيمان

(١) «المفهم» (٢٦٥/٧).

(٢) «رسالة إلى أهل الثغر» (ص/١٦٦).

(٣) «المنار المنيف» (ص/١٤٢).

(٤) انظر «النهاية في الفتن والملاحم» لابن كثير (١١٣/١٩ وما بعدها).

(٥) انظر مثلاً «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكافي (١٢٩٢/٧)، و«السنة» لابن أبي عاصم (٢٨٣/١)، و«أصول السنة» لابن أبي زَمَيْنٍ الأندلسي (ص/١٨٨)، و«الشريعة للأجري» (١٣٠١/٣)، وغيرها من أسفار أهل السنة التي تَضَمَّنَتْ أخبار الدُّجَالِ ووجوب الإيمان بها.

(٦) انظر على سبيل المثال «أشرار الساعة وذهاب الأختار وبقاء الأشرار» لعبد الملك بن حبيب الأندلسي (ص/١٣٤) و«النهاية في الفتن والملاحم» لابن كثير (١١٣/١٩ وما بعدها).

(٧) «أصول السنة» لأحمد بن حنبل (ص/٣٣-٣٤).

بالحوض، والشِّفاعة، والدَّجَال، قال: «على هذا جماعة المسلمين، إلّا مَنْ ذكرنا فإنَّهم لا يُصدِّقون بالشِّفاعة، ولا بالحوض، ولا بالدَّجَال»<sup>(١)</sup>.  
يُشير ابن عبد البرِّ يَمُنْ ذَكَرَ إلى طوائف مِنَ الخوارج، والجهميَّة، والمعتزلة<sup>(٢)</sup>.

وهذا ما وافقه عليه أبو محمد ابن حزم، حيث أشار إلى المنكرين للدَّجَال وأحاديثه بقوله: «أمّا ضرار بن عمرو وسائر الخوارج: فإنَّهم يَنفون أن يكون الدَّجَالُ جملةً، فكيف أن يكون له آية ١٩؟»<sup>(٣)</sup>.

وقال القاضي عياض: «هذه الأحاديث التي أدخلها مسلم في قصة الدَّجَال، حُجَّة أهل الحقِّ في صحَّة وجوده، وأنَّه شخصٌ معيَّن، ابتلى الله به عباده، وأقدره على أشياء مِنْ قدرته؛ لِيَتَمَيَّزَ الخبيث مِنَ الطَّيِّب . . هذا مذهب أهل السُّنة، وجماعة أهل الفقه والحديث ونُظَّارهم»<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو العباس القرطبي: «فائدة الإنذار -أي بالدَّجَال-: الإيمان بوجوده، والعزم على معاداته، ومخالفته، وإظهار تكذيبه، وصدق الالتجاء إلى الله تعالى في التَّعوُّذ مِنْ فتنته؛ وهذا مذهب أهل السُّنة، وعامة أهل الفقه والحديث؛ خِلافًا لِمَنْ أنكره»<sup>(٥)</sup>.

فأمَّا جوابُ المعارضةِ الأولى لكلِّ هذا الَّذي قرَّرناه من دعوى المخالِف أنَّ أحاديث الدَّجَال تُنافي الحكمة من إنذار القرآن بِقُرْبِ السَّاعَةِ، وإتيانها إلى النَّاسِ بغتَةً:

فإنَّ مِنْ مَّثاراتِ الخلطِ في هذه الدَّعوى نَضْبُ التَّلَازُمِ بَيْنَ التَّصْدِيقِ بِهذه الأَشْراطِ، وَبَيْنَ انْتِفَاءِ مَا اخْتَصَّتْ بِهِ السَّاعَةُ مِنْ مَجِيئِهَا بَغْتَةً؛ وَالْوَاقِعُ أَنَّ التَّلَازُمَ

(١) «التمهيد» (٢/ ٢٩١).

(٢) انظر «إكمال المعلم» (٨/ ٤٧٥).

(٣) «الفصل» لابن حزم (١/ ٨٩).

(٤) «إكمال المعلم» (٨/ ٤٧٤-٤٧٥).

(٥) «المفهم» للقرطبي (٧/ ٢٦٧).

مُنْتَقَبٌ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَشْرَاطَ الَّتِي يَقْطَعُ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ بِصَحَّةِ الْخَبَرِ بِهَا، غَايَتُهَا أَنْ تَتَمَيَّزَ بِهَا السَّاعَةُ قَدْرًا مِنَ التَّمْيِيزِ، وَأَمَّا التَّحْدِيدُ الثَّامِ فَهُوَ مِنَ الْغَيْبِ الْمَطْلُوقِ الَّذِي اخْتَصَّ اللَّهُ بِهِ.

ولعلَّ ما أَوْقَعَ (رشيد رضا) في هذه المُغالطة: ظَنُّهُ أَنَّ تَرْتِيبَ حَدِيثٍ بَعْدَ وَقُوعِ حَدِيثٍ قَبْلَهُ، يَمْنَعُ حَدُوثَ الْأَخِيرِ مِنْهُمَا فِي التَّرْتِيبِ أَنْ يَكُونَ بَغْتَةً؛ وَهَذَا فَهْمٌ خَاطِئٌ، يُتَبَيَّنُ زَغَلُهُ إِذَا عَلِمْنَا:

أَنَّ مَعْنَى (الْبَغْتَةِ) فِي اللُّغَةِ: الْمَفَاجَأَةُ بِالشَّيْءِ<sup>(١)</sup>، أَي: نَفْيِ عِلْمِكَ بِمَجِيئِهِ وَقَبْ ذَاكَ الشَّيْءِ بِالتَّعْيِينِ، فَأَمَّا عِلْمُكَ بِقُرْبِ وَقْتِهِ لِعِلَامَةٍ مَا، لَا يَعْنِي مَعْرِفَتَكَ بِوَقْتِهِ تَحْدِيدًا، فَلَا تَلَازِمَ.

هَذَا مَا قَرَّرَهُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِي بِفَصِيحِ عِبَارَةٍ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنِ السَّاعَةِ وَأَشْرَاطِهَا الْكُبْرَى، فَقَالَ:

«إِنَّ تِلْكَ أَوْقَاتٌ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ حُدُودَهَا، وَلَا يَعْرِفُ أَحَدٌ مِنْ تَأْوِيلِهَا إِلَّا الْخَبَرَ بِأَشْرَاطِهَا، لِاسْتِثْنَاءِ اللَّهِ يَعْلَمُ ذَلِكَ .. وَكَانَ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ إِذَا ذَكَرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ إِلَّا بِأَشْرَاطِهِ، دُونَ تَحْدِيدِهِ بِوَقْتٍ، كَالَّذِي رُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِأَصْحَابِهِ إِذَا ذَكَرَ الدَّجَالُ: «إِنْ يَخْرُجُ وَأَنَا فِيكُمْ، فَأَنَا حَاجِبُكُمْ، وَإِنْ يَخْرُجُ بَعْدِي، فَاللَّهُ خَلِيفَتِي عَلَيْكُمْ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ .. الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمُ أَوْقَاتٍ شَيْءٍ مِنْهُ بِمَقَادِيرِ السَّنِينَ وَالْأَيَّامِ، وَأَنَّ اللَّهَ -جَلَّ ثَنَاؤُهُ- إِنَّمَا كَانَ عَرَفَهُ مَجِيئَهُ بِأَشْرَاطِهِ، وَوَقْتَهُ بِأَدْلَتِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَالَّذِي أَعْجَبَ مِنْهُ، لَيْسَتْ غَفْلَةٌ (رشيد رضا) عَنْ هَذَا الْفَرْقِ اللَّغَوِيِّ الْمَهْمِّ، وَلَكِنْ عَجَبِي مِنْ أَنَّهُ -وَهُوَ الْمُعْتَرِضُ عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ بِدَعْوَى أَنَّهُ خَرُوجُ الدَّجَالِ وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ قَاضِيَةٌ عَلَى الْحِكْمَةِ مِنْ إِخْفَاءِ السَّاعَةِ- هُوَ نَفْسُهُ قَبْلَ مَوْضِعِ اعْتِرَاضِهِ هَذَا بِصَفْحَاتٍ يَسِيرَةٍ، يَقَرُّرُ «أَنَّ لِلْسَّاعَةِ أَشْرَاطًا ثَبَتَتْ فِي الْكِتَابِ

(١) «المفردات» للراغب الأصفهاني (ص/١٣٥).

(٢) «جامع البيان» للطبري (١/٦٨).

والسنة . . وأعظمها بعثه خاتم النبيين، بآخر هداية الوحي الإلهي للناس أجمعين؛ لأن بعثته ﷺ قد كُمل بها الدين . . وبكماله تكمل الحياة! (١)

ومهما يكن حَصْرُ (رشيد رضا) لتلك الأَشْراطِ في بعضها القليل -كبعثه النبي ﷺ- فإنَّ ما أوردَه مِن إشْكالٍ في الأَشْراطِ الأُخرى وارِدٌ على ما أثبتَه من ذاك القليل، فما كان جوابه عنها فهو جوابنا عن سائرِها .

ثمَّ هذا الاعتراض وإن رَأَته (رشيد رضا) على أحاديث أَشْراطِ السَّاعةِ، فقد فاتَه أنَّ ذلك يَسْري إلى الآيات النَّاصَةِ على أنَّ للسَّاعةِ أَشْراطًا -بإقراره هو أنَّها في القرآن- سواءٌ بسواء! مِن ذلك -مثل- قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُنظَرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [مُحَمَّدٌ: ١٨] .

فلا مَحْيصَ للمُعْتَرِضِ عن الوقوعِ في مخاضَةِ هذا الإلزامِ إلَّا بِاتِّهامِ الرَّأيِ قبل التَّسارعِ في الطَّعنِ في الدَّلَّالَتِ بِبَادي الرَّأيِ .

### وَمُحْصَلُ التَّحْقِيقِ فِي هَذَا الْبَابِ:

أنَّ هذه الأَشْراطِ -ومنها خروج الدَّجالِ الأكبر- إنَّما تَدُلُّ على قُرْبِ السَّاعةِ، لا على تحقُّقِ العلمِ بوقوعِها، وعِلَّةُ ذلك: انتفاءُ العلمِ بِالْمُدَّةِ الزَّمَنِيَّةِ المَحْدَّدَةِ بَينَ تلكِ الأَشْراطِ وَبَينَ وقوعِ السَّاعةِ، «وبهذا يكون الأمرُ نَقِصَ ما ذكره المُعْتَرِضُونَ؛ بأن يكون العلمُ بهذه الأَشْراطِ: باعْثًا على العملِ، موقِفًا من الغفلة، زاجِرًا عن التَّمادي في المعاصي.

وهل قَطَعَ قلوبُ الصَّالِحِينَ، وأَذَابَ أَكْبَادَهُمْ، كَمَثَلِ تَذَكُّرِ تلكِ الأَهْوالِ العِظامِ، وما فيها مِن فِتَنِ تَفْزَعُ مِنْهَا القلوبُ» (٢).

وأما المَعَارِضَةُ الثَّانِيَّةُ: وهو دَعْوَاهُمْ أَنَّ هذه الأحاديثَ نَسَبَتْ جُمْلَةً مِنَ الخَوَارِقِ لِلدَّجَالِ تُضَاهِي أكبر الآياتِ التي أَيْدَ اللهُ بها أولي العزم . . . إلخ؛ فالجواب عنها أن يُقال:

(١) تفسير المنار (٩/٤٠٣).

(٢) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٤٢٤) بتصريف يسير.

إِنَّ منشأ الخطأ عند هؤلاء راجعٌ في حقيقته إلى إغفال أمرين مهمين:

**الأمر الأول:** النظر في حقيقة دعوى الدجال التي يدعيها لنفسه:

فإنَّ دعوى الدَّجَالِ الَّتِي تصحبها تلك الخوارق هي دَعْوَى الرُّبُوبِيَّةِ؛ لا النُّبُوَّةَ والرُّسَالَةَ! وعلى هذا، فاقتران هذه الخوارق بدعواه، ومُضَاهَاةِهَا لآيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ ليست مثار إشكال؛ لكونه لم يدَّعِ الرُّسَالَةَ أصلاً حتَّى يُقال: إِنَّ هذه الخوارق مُعْجَزَاتُ وآيَاتُ قَامَتِ مَقَامَ تَصْدِيقِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ.

**الأمر الثاني:** النظر في ما اقترنَ بالدَّجَالِ مِنْ أحوال وصفات، تُبرهن على حقيقة أمره، وتكشف عن زَيْفِ دَعْوَاهِ:

وهو أَنَّ الدَّجَالِ مُوسَمٌ بصفاتٍ وعلاماتٍ تقوم مقام تكذيبه فيما يدعيه؛ سواء مِنْ أَمْرِ الرُّبُوبِيَّةِ أَوِ الْأُلُوهِيَّةِ، وهذه الأمور المُقْتَرَنَةُ مَعَهُ تُبْطِلُ أَثَرَ تِلْكَ الخوارق، وَتَرْيِذُ الْيَقِينَ عِنْدَ الْمُؤْمِنِينَ بِكَذِبِهِ؛ وَالْأَمْرُ لَمَّا كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَضْلٌ وَمَزِيَّةٌ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الرُّسُلِ فِي الْإِبَانَةِ عَنْ أَمْرِ الدَّجَالِ، وَلَا فِي قَوْلِهِ لَهُمْ: «إِلَّا أَحَدُكُمْ حَدِيثًا عَنِ الدَّجَالِ مَا حَدَّثَ بِهِ نَبِيٌّ قَوْمَهُ؟...» الْحَدِيثُ<sup>(١)</sup>، وَلَمَّا كَانَ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «إِنْ يَخْرُجُ وَأَنَا فِيكُمْ، فَأَنَا حَاجِبُكُمْ دُونَكُمْ، وَإِنْ يَخْرُجُ وَلَسْتُ فِيكُمْ فَاَمْرُؤٌ حَاجِبُ نَفْسِهِ» فَائِدَةٌ تُذَكِّرُ.

فإنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «... فَاَمْرُؤٌ حَاجِبُ نَفْسِهِ» أَنَّ الدَّجَالِ إِنْ خَرَجَ وَلَسْتُ فِيكُمْ «فَلِيَحْتَجَّ كُلُّ أَمْرٍ عَنْ نَفْسِهِ بِمَا أَعْلَمْتُهُ مِنْ صِفَتِهِ، وَبِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ مِنْ كَذِبِهِ فِي دَعْوَى الْإِلَهِيَّةِ؛ وَهُوَ خَبِرٌ بِمَعْنَى الْأَمْرِ، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَى النَّظَرِ عِنْدَ الْمُشْكَلَاتِ، وَالتَّمَسُّكِ بِالْأَدْلَةِ الْوَاضِحَاتِ»<sup>(٢)</sup>.

وَالْمُؤْمِنُ بِبَصِيرَتِهِ يُسَدِّدُهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَيَنْكَشِفُ لَهُ فِي أَزْمَانِ الْفِتَنِ مَا لَا يَنْكَشِفُ لغيره، وَيَتَبَيَّنُ لَهُ صَدَقُ الصَّادِقِ، وَافْتِرَاءُ الْمَفْتَرِي، وَالدَّجَالُ أَكْذَبُ الْخَلْقِ، وَكَذِبُهُ ظَاهِرٌ، لَا يُتَّفَقُ عَلَى أَهْلِ الْيَقِينِ.

(١) أخرجه البخاري في (ك: الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِنْ قَوْمِهِ أَنَّ اتَّخَذُوا مِنْكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُبْعَثَ عَبْدًا إِلَيْهِمْ﴾، رقم: (٣٣٣٨)، ومسلم في (ك: الفتن وأشرط الساعة، باب: ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم: ٢٩٣٦).

(٢) «المفهم» للقرطبي (٧/٢٧٦-٢٧٧) بتصرف يسير.



يَصْدَقُ هذا قول ابن تيمية: «المؤمن يَتَبَيَّنُ له ما لا يَتَبَيَّنُ لغيره؛ لا سيما في الفتن، وينكشف له حال الكذاب الوضاع على الله ورسوله؛ فإنَّ الدَّجَالَ أَكْذَبُ خَلَقِ الله، مع أنَّ الله يُجْري على يديه أمورًا هائلة، ومخاريق مُزَلِّلة؛ حتَّى أنَّ مَنْ رآه افْتَنَّ به، فيكشفها الله للمؤمن، حتَّى يعتقد كذبها وبطلانها، وكلَّما قوِيَ الإيمان في القلب قوِيَ انكشافُ الأمور له، وعَرَفَ حقائقها مِن بواطنها؛ بخلاف القلب الخراب المُظْلِم»<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: لكن مع وجود هذه الصفات المُخْبِر عنها في الأحاديث الدالة على كذب الدَّجَال؛ فإنَّ وجود ما يُضادُّها من الخوارق التي يُجرِّبها الله على يديه، يَبْعَثُ إلى الافتتان به، والحيرة في أمره!

فَيُقال: نعم هذا حقٌّ، فإنَّ ما يُجرِّبه الله على يديه فتنةٌ عظيمة، لا يَخْلُصُ منها إلَّا أهل الإيمان؛ كما قال ذلك الشَّابُّ المؤمن الَّذي قتله الدَّجَالُ ثُمَّ أَحْيَاهُ: «ما كنتُ فيكَ أشدَّ بصيرةً من اليوم»؛ وكما يحصل لَمَن في قلوبهم مَرَضٌ، وأهل النِّفاق والكُفْرَة من ازدياد الارتباب والفتنة به؛ فهذا الأمر -كما يقرُّه الخطابي- «جائزٌ على سبيل الامتحان لعباده؛ إذ كان منه ما يدلُّ على أنَّه مُبْطِلٌ، غير محقٍّ في دعواه؛ وهو أنَّ الدَّجَالَ أعور عَيْنِ اليمينى، مكتوب على جبهته كافر، يقرُّوه كلُّ مسلم، فدعواه داحضة مع وشم الكُفْر، ونقص العور، الشَّاهِدِينَ بأنَّه لو كان ربًّا لَقَدِرَ على رفع العور عن عينه، ومحو السِّمة عن وجهه، وآيات الأنبياء التي أعطوها برينةً عمَّا يُعارضها ونقائضها، فلا يشتبهان بحمد الله»<sup>(٢)</sup>.

وأما المعارضةُ الثالثة: وهي زعمهم أنَّ هذه الخوارق مخالفة لسُنَنِ الله... إلخ:

فالجواب عنها: ما أبنتُ عنه في المبحثِ المنعقدِ لدفعِ المُعارضِ العقليِّ عن الآياتِ الحسيَّةِ للأنبياء؛ واللَّذي يأتي في مبحثٍ مستقلٍّ.

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤٥/٢٠).

(٢) «أعلام الحديث» للخطابي (٢٣٣١/٤).

وأما المعارض الرابع: وهو قولهم أنَّ الكتابة لو حُملت على حقيقتها،  
لاستوى في إدراك ذلك المؤمن والكافر، وأنَّ من المؤمنين مَنْ هو أُمِّيٌّ  
أو أعمى . . إلخ:

فالَّذي يتحقَّق العقلاء الأسوياء في درء هذه الشُّبهة، أنَّ العقل لا يُحيل  
ذلك، فهم يعلمون أنَّ الرَّبَّ تبارك وتعالى الَّذي قَدِر على أن يَصْرِفَ الكافر عن  
إدراك هذه الكتابة، لا يُعْجزه سبْخانه أن يُمكنَ المؤمنَ الأُمِّيَّ والأعمى من  
إدراكها! وكِلا الفِعلين الإلهيّين - من الصَّرف عن تلمُّح الكتابة والتَّمكين من  
إدراكها - أمران غَيِّبان نهجل كِفَيْتَهما على التَّحقيق.

وعلى هذا؛ فحملُهم الخاطي للوارد في هذا الحديث من أمرِ الكتابة على  
معنى ما ثَبِت من شواهدٍ عجزه وظهور نقصه: هو «عُدُولٌ وتحريفٌ عن حقيقةِ  
الحديث من غير مُوجبٍ لذلك، وما ذكره المعترض من لزوم المُساواة بين المؤمن  
والكافر في قراءة ذلك، لا يلزم من وجهين:

أحدهما: أنَّ الله يَمْنَعُ الكافرَ من إدراكه؛ ولا سَهْمًا وذلك الزَّمان قد  
انخرقت فيه عوائد؛ فليكن هذا منها! وقد فهم ذلك ممَّا جاء في بعض طُرقه:  
«يقروهُ كلُّ مؤمنٍ؛ كاتبٍ وغير كاتبٍ . .»، وقراءة غير الكاتب خارقةٌ للعادة.  
وثانيهما: أنَّ المؤمنَ إنَّما يُدرِكه لتثبُّته ويقظته، ولسوء ظنِّه بالدَّجال،  
وتخوُّفه من فتنته، فهو في كلِّ حالٍ يستعيد النَّظَرَ في أمره، ويستزيد بصيرةً في  
كذبه؛ فينظر في تفاصيل أحواله، فيقرأ سطورَ كفره وضلاله، ويتبيَّن عَيْنَ محالِّه.  
وأما الكافر: فَمَصْرُوفٌ عن ذلك كُلِّه؛ بغفلته وجهله، وكما انصَرَفَ عن  
إدراك نقص عَوْرِهِ، وشواهد عجزه؛ كذلك يُصَرِّفُ عن فهم قراءة سطورِ كفره  
ورَمَزِهِ»<sup>(١)</sup>.

(١) «المفهم» (٧/ ٢٦٨-٢٦٩).

فالأصحیح الَّذي عليه المحققون من أهل العلم: أنَّ الكتابة المذكورة حقيقة، جعلها الله علامة قاطعة يُكذَّب بها الدَّجال، فيُظهِر الله المؤمنين عليها، ويخفيها على مَنْ أراد شقاوته<sup>(١)</sup>.

والقاضي عياض وإن حكى في ذلك خلافاً، أنَّ بعضهم قال: هي مجاز عن سِمة الحدوث عليه<sup>(٢)</sup>؛ فهذا مذهب ضعيف.

يقول فيه ابن حجر: «ولا يلزم من قوله: «يقرؤه كلُّ مؤمن»، كاتب وغير كاتب.». أن لا تكون الكتابة حقيقة، بل يُقدَّر الله على غير الكاتب علم الإدراك، فيقرأ ذلك، وإن لم يكن سبق له معرفة بالكتابة؛ وكأنَّ السرَّ اللطيف في أنَّ الكاتب وغير الكاتب يقرأ ذلك: لمناسبة أنَّ كونه أعور يُدرکه كلُّ مَنْ رآه<sup>(٣)</sup>.

فهذا يتبيَّن أنَّ مَنْ ذهب إلى تأويل الأحاديث الدالة على الوجود العيني للدَّجال، بحملها على الرَّمز والإشارة؛ وأنها ترمز إلى الخرافة والدَّجل، التي تزول بتقرير الشريعة على وجهها - كما ذهب إلى ذلك (محمَّد عبده)<sup>(٤)</sup> -، أو أنها ترمز على الشرِّ واستعلائه - كما تأوَّلها (محمَّد أسد)، وارتضاه (مصطفى محمود)<sup>(٥)</sup> -: كلُّ هذه التآويلات لا تثبت على قَدَمٍ، وبطلانها بيِّن من وجوه:

الوجه الأول: أنَّ هذه التآويلات مؤسَّسة فيما يظهر على الإحالة العقلية، ولا إحالة تمنع من قبول أحاديث الدَّجال والتَّسليم بها؛ بل هي جارية على سنن العقل، والشرع مُثبت لها، وما أثبتته الشرع فهو يقيناً موافق للعقل، ومن تأمَّل هذا في جميع ما أخبر به الرسول ﷺ، فُمحال أن تزلَّ قدمه عند ورود بعض ما يُشكل على هذا الأصل.

(١) «شرح الثَّووي على مسلم» (٦٠/١٨).

(٢) «إكمال المعلم» (٤٧٦/٨).

(٣) انظر «فتح الباري» لابن حجر (١٠٠/١٣).

(٤) نقله عنه تلميذه رشيد رضا في «تفسيره» (٣١٧/٣).

(٥) انظر كتابه «رحلتي من الشك إلى الإيمان» (ص/ ١٠٤-١٠٥)، ورأي (محمَّد أسد) منقول في هذا الموضوع نفسه من الكتاب.

**الوجه الثاني:** أن هذه التأويلات قَدْحٌ في تبليغ النبي ﷺ؛ لأنه من المُتَقَرَّر شرعاً وعقلاً أن مَنْ أراد النصَح والبيانَ لأحدٍ من الخلق، فإنه لا بدَّ أن يَعمَدَ إلى أقربِ الطُّرُقِ للإفهام، وَيَتَخَيَّرَ مِنَ الْأَلْفَاظِ ما تحصل به الإبانة، وتقع به النصيحة، فإنَّ تَحَاشِيَّ مُرِيدِ النَّصِيحَةِ هذا السَّبِيلَ بأنَّ عَمَدَ إلى الإبهام، مع الحاجة إلى البيان: استدللَّ النَّاطِرُ في حال هذا المتنكِّب عن هذا السَّبِيلِ على أَنَّهُ: جاهلٌ عاجزٌ عن الإبانة، أو قاصدٌ لتضليل المُخاطَب، وإيقاعه في الحيرة!

ولا ريب أنَّ المُتَأَوِّلِينَ لأحاديث الدُّجَالِ ونحوها على خلاف الظَّاهِر المُتبادر منها، وإن لم يَتَقَصَّدُوا أحدَ هذين الاحتمالين: فإنَّهم واقعون في وصفِ الرُّسُولِ ﷺ بأحدهما لزوماً.

**الوجه الثالث:** أنَّ حَمَلَ هذه الأحاديث الدَّالة على تشخيص الدُّجَالِ، وخروجه على الرَّمز والتَّخْيِيل، بلا قرينة توجب ذلك: هو عدولٌ عن الظَّاهِر المُتبادر بلا ضرورة عقلية ولا شرعية تستدعيه.

وطرُقُ بابِ التَّأْوِيلِ لأدنى إشكالٍ يَنفَدُحُ في عقل النَّاطِرِ في مثل هذه الأحاديث، يَبْعَثُ على فتح البابِ على مصراعَيْهِ لتأويلِ أحرفِ الشَّرِيعَةِ كُلِّهَا، فلا يُوثَقُ بعدُ بِخَبَرٍ، ولا يَنعَقَدُ القلبُ على دينٍ؛ وهذا هو الانحلال بعينه، وهَذَمُ الشَّرِيعَةِ وَتَقْوِيضُهَا<sup>(١)</sup>.

**وأما المعارض الخامس:** في دعوى المخالفِ تناقضَ أحاديث الدُّجَالِ في تحديد شخصه، أو في زمانِ خروجه ومكانه، أو في خوارقه التي تكون معه؛ فإنَّا نَبِينُ زَيْفَ دَعَاوِي التَّنَاقُضِ هذه كُلًّا على جِدَّة:

فأما دعواه أَنَّهُ ﷺ كان يشكُّ في ابنِ صَيَّادٍ هل هو الدُّجَالُ أم لا، مع أَنَّهُ وَصَفَ الدُّجَالَ بصفاتٍ لا تنطبق على ابنِ صَيَّادٍ: فالحقُّ أنَّ الاختلافَ في ابنِ الصَّيَّادِ<sup>(٢)</sup> لا يُنْكَرُ وقوعه بين العلماء، «وأشكَلُ أمره، حتَّى قيل فيه كلُّ مَقِيلٍ»<sup>(٣)</sup>.

(١) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٤٥٠-٤٥٢).

(٢) اسمه: صاف، وقيل: عبد الله، ويكنى أبا يوسف، وهو شاب من يهود المدينة، انظر «التذكرة للقرطبي» (ص/١٣١٧).

(٣) «معالم السنن» للخطابي (٤/٣٤٨).

والَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَنْهَجُ الْعِلْمِيُّ الصَّحِيحُ هُنَا: الرَّجُوعُ بِهَذَا الْاِخْتِلَافِ وَأَدَلَّتُهُ إِلَى قَوَاعِدِ الْجَمْعِ، ثُمَّ التَّرْجِيحُ بِضَوَابِطِهِ إِنْ تَعَذَّرَتِ الْأَوَّلَى، أَمَّا أَنْ يُقَدَّمَ الْمَخَالَفُ عَلَى قَفْزِ تَلَكُمِ الْمَرَاكِحِ الْمَنْهَجِيَّةِ، وَالرَّضَا بَعْدَ بِإِسْقَاطِ الْأَدَلَّةِ كُلِّهَا بِدَعْوَى الْاضْطِرَابِ: فَتَأْيِي عَنْ الْجَادَّةِ الَّتِي تَوَالِي الْأَصُولِيُّونَ عَلَى التَّوَصِيَةِ بِسُلُوكِهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْقَضَايَا النَّقْلِيَّةِ.

فَمِنْ ذَلِكَ: ذَهَابُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى كَوْنِ ابْنِ الصَّيَّادِ هُوَ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ<sup>(١)</sup>، وَأَنَّهُ هُوَ الْخَارِجُ آخِرُ الزَّمَانِ، وَاسْتَشْهَدُوا بِمَا مَرَّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمَكْدَرِ قَالَ: «رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يَحْلِفُ بِاللَّهِ أَنَّ ابْنَ الصَّائِدِ الدَّجَالُ، قُلْتُ: تَحْلِفُ بِاللَّهِ؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ عَمَرَ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَلَمْ يَنْكَرْهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم»<sup>(٢)</sup>، وَبِقَوْلِ جَابِرِ رضي الله عنه أَيْضًا: «فَقَدْنَا ابْنَ الصَّيَّادِ يَوْمَ الْحَرَّةِ»<sup>(٣)</sup>، وَتَأَوَّلُوا فَقَدَهُ هَذَا بِرَجُوعِهِ إِلَى جَزِيرَتِهِ الَّتِي رَأَاهُ فِيهَا تَمِيمُ الدَّارِي مُوثِقًا!

يَقُولُ النَّوَوِيُّ: «أَمَّا احْتِجَاجُهُ هُوَ -أَيُّ ابْنِ الصَّيَّادِ عَلَى مَنْ اتَّهَمَهُ بِأَنَّهُ الدَّجَالُ- بِأَنَّهُ مُسْلِمٌ، وَالدَّجَالُ كَافِرٌ، وَبِأَنَّهُ لَا يُولَدُ لِلدَّجَالِ، وَقَدْ وُلِدَ لَهُ هُوَ، وَأَنْ لَا يَدْخُلَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ، وَأَنَّ ابْنَ صَيَّادٍ دَخَلَ الْمَدِينَةَ، وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى مَكَّةَ: فَلَا دَلَالَةَ لَهُ فِيهِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم إِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْ صِفَاتِهِ وَقَتَّ فِتْنَتِهِ وَخُرُوجِهِ فِي الْأَرْضِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) كَابِنٌ بِقُلَامٍ فِي «شَرْحِهِ لِلْبِخَارِيِّ» (٣٨٦/١٠)، وَأَبِي الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ» (ص/١٣٤٠)، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ النَّوَوِيِّ فِي «شَرْحِهِ لِمُسْلِمٍ» (٤٦/١٨-٤٧)، وَالشُّوكَانِيُّ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (٧/٢٣٧-٢٤٢).  
(٢) أَخْرَجَهُ الْبِخَارِيُّ فِي (ك: الِاعْتَصَامُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَاب: مَنْ رَأَى تَرْكَ النُّكْرِ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم حُجَّةً، لَا مِنْ غَيْرِ الرُّسُولِ، رَقْم: ٧٣٥٥)، وَمُسْلِمٌ (ك: الْفِتْنَةُ وَاشْرَاطُ السَّاعَةِ، بَاب: ذَكَرَ ابْنَ الصَّيَّادِ، رَقْم: ٢٩٢٩).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ك: الْمَلَاخِمُ، بَاب: فِي خَبَرِ ابْنِ الصَّيَّادِ، رَقْم: ٤٣٣٢)، وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِهِ وَضَعِفَ سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ» (٤٣٣٢).

(٤) «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (٤٦/١٨).

وذهب غير هؤلاء إلى أنَّ المسيح الدَّجَال الخارجَ آخرَ الزَّمان غير ابن الصَّيَاد الَّذِي عاش في المدينة زمنَ النُّبُوَّة<sup>(١)</sup>، فإنَّ هذا «كان دَجَالاً من الدَّجَالَة، ثُمَّ تَبَّ عليه بعد ذلك، فأظهرَ الإسلام، والله أعلمُ بضميره وسريته»<sup>(٢)</sup>.

ودليلهم على ذلك: حديثُ تميم الدَّارِي رضي الله عنه الطَّويل المشهور في «صحيح مسلم»<sup>(٣)</sup>، وقد مرَّ أنَّه أخبرَ النَّبِيَّ ﷺ بلُقياءَ المسيح الدَّجَال -بتقديرٍ من الله تعالى- مؤثِّقاً في دِبرٍ بإحدى الجُزُرِ الثَّانية في البحر، فذكره له بأوصافٍ تخالف ما عليه ابن الصَّيَاد.

وحملَ بعضُ هؤلاءِ جزمَ عمر رضي الله عنه على أنَّ ابن الصَّيَاد هو المسيح الدَّجَال على عدمِ اطلاعِهِ على حديثِ تميم وقتِ حلفِهِ، وحملوا جزمَ جابر رضي الله عنه لما رأى سكوتَ النَّبِيِّ ﷺ عند حلفِ عمر رضي الله عنه بأنَّه اجتهدَ منه مَنقُوض، وذلك أنَّ «الظاهر أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يكن قد أُوحِيَ إليه وقتئذٍ في أمره بشيء، وإنما أُوحي إليه بصفاتِ الدَّجَال، وكان في ابن صيَّاد قرائنٌ محتملة، فلذلك كان ﷺ لا يقطع في أمره بشيء»<sup>(٤)</sup>.

فكان سِرُّ سكوتِهِ ﷺ على حلفِ عمر: عَدَمُ تَحَقُّقِهِ مِنْ بَطْلَانِ مَا حَلَفَ عليه، فلا يُعَدُّ هذا السُّكُوتُ في هذه الحالة تقريراً، خصوصاً إذا عُلِمَ أنَّ مِنْ شرطِ العملِ بالتَّقرير: ألاَّ يعارضه تصرُّحٌ يخالفه<sup>(٥)</sup>.

فهذا يرجحُ عندي أنَّ قولَ مَنْ نفى أن يكون المسيح الدَّجَال هو ابن الصَّيَاد هو الأصوب.

(١) منهم البيهقي في «البعث والنشور» (ص/٣١)، استدرأكات عامر حيدر)، وابن تيمية في «الفرقان» (ص/١٦٦)، وابن كثير في «البداية والنهاية» (٢٠٤/١٩).

(٢) «البداية والنهاية» لابن كثير (٢٠٤/١٩).

(٣) ستاني دراسة هذا الحديث ودفع المعارضات المعاصرة عنه بتفصيل في مبحث مستقل.

(٤) «شرح صحيح الإمام مسلم» للنووي (٤٦/١٨).

(٥) وسيأتي تفصيلُ الكلام في حقيقة ابن صيَّاد في تضاعيف الكلام على حديث الجَسَّاسة.

ومهما يكن أحد القولين هو الصواب، فكلًا قائله من أهل العلم قد أصاب المنهج الصحيح، بسلوكهم لسبيل الجمع والترجيح بين أدلة الباب، بدل الإقدام على خطيئة الظن في الباب جملة.

وأما عن التعارض الثاني: في دعوى (رشيد رضا) أن بعض الروايات تُصرّح بأنه يكون مع الدجال جبال من خبز ونهر أو أنهار من ماء وعسل . . الخ، في حين أن ما رواه الشيخان من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ينفي ذلك عنه، حيث قال للنبي صلى الله عليه وسلم: لأنهم يقولون إن معه جبل خبز ونهر ماء، فقال صلى الله عليه وسلم: هو أهون على الله من ذلك.

فجوابه: سائر على منوال ما سبق تقريره من الجواب على دعوى التعارض قبله، ذلك أن «إعمال الدليلين أولى من إهمالها»<sup>(١)</sup>، ثم الترجيح إن استحکم العجز عن الجمع، وقد سبق تقريره.

فتقول: إن قوله صلى الله عليه وسلم: «هو أهون على الله من ذلك» مُحتمل معنيين: المبعنى الأول: أن الدجال أهون من أن يُجرى الله على يديه هذه الخوارق؛ وإنما هو تخيل، وسحر يسحر به أعين الناس.

وهذا المعنى اختاره الطحاوي في تفسير الحديث<sup>(٢)</sup>، فقرر أن ما يُظهره الدجال ليس إلا تخيلاً ومُخرقة لا حقيقة تحتها، واستدلّ تأييداً لذلك بحديث أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً: «.. ثم يامر السماء فتُمطر فيما يرى الناس، ويقتل نفساً ثم يحييها فيما يرى الناس»<sup>(٣)</sup>.

وعلى الطريقة نفسها في الجمع سار ابن حبان البُستي، فقرر أن «إنكار المصطفى صلى الله عليه وسلم على المغيرة بأن مع الدجال أنهار الماء، ليس يُضاد خبر

(١) انظر «تشنيف المسامع» للزركشي (٤٩٢/٣)، وشرح المحلي على جمع الجوامع. مع حاشية المطابع (٦٦/٢).

(٢) انظر «شرح مشكل الآثار» (٢٤/٢).

(٣) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٨١/١٤)، رقم: ٥٦٩٤، وأحمد في «المستدرك» (٢٣/٢١١)، رقم: ١٤٩٥٤، والحاكم في «المستدرک» (٤٢٣/٣) وُحجّه.

أبي مسعود عليه السلام الذي ذكرناه، لأنه أهون على الله من أن يكون معه نهر الماء يجري، والذي معه يرى أنه ماء ولا ماء، من غير أن يكون بينهما تضاداً<sup>(١)</sup>.

والمعنى الثاني: أنه أهون من أن يجعل ما يخلقه الله تعالى على يديه مضلاً للمؤمنين، ومشككاً لقلوب الموقنين.

يقول القاضي عياض: «قوله في هذا الحديث: «... هو أهون على الله من ذلك»، أي: من أن يجعل ما يخلقه على يده مضلاً للمؤمنين، ومُشككاً لقلوب الموقنين؛ بل يزيد الذين آمنوا إيماناً، وليرتاب الذين في قلوبهم مرض والكافرون»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حجر: «... فدل ما ثبت من ذلك على أن قوله عليه السلام: «... هو أهون على الله من ذلك» ليس المراد به ظاهره، وأنه لا يجعل على يديه شيئاً من ذلك؛ بل هو على التأويل المذكور»<sup>(٣)</sup>، يعني: تفسير القاضي عياض السالف الذكر.

فلما أن كان هذا اللفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم محتملاً لكلا هذين المعنيين؛ كان المتعين البحث عما يزيح أحد الاحتمالين؛ فوجدنا أن الأحاديث الأخرى قد أبانت عن أن ما مع الدجال من الخوارق على بابها وظاهرها، فلم يسعنا حينئذ إلا المصير إليها، واتخاذها أصلاً مُحْكماً يُرَدُّ إليها ما تشابه من الألفاظ<sup>(٤)</sup>.

فأما استدلال الطحاوي بحديث جابر رضي الله عنه: «فلا يستقيم له إلا بعد التسليم بصحة ثبوته؛ وهذا ما لا يتم له؛ لتفرد أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه بتلك الزيادة التي لم تقع في الأحاديث الأخرى، أعني قوله: «فيما يرى الناس»، فهي زيادة تخالف روايات الثقات للحديث، لا أعلمها إلا من رواية أبي الزبير عن جابر»<sup>(٥)</sup>.

(١) «صحيح ابن حبان» (٢١١/١٥).

(٢) «إكمال المعلم» (٤٩٢/٨).

(٣) «فتح الباري» (١١٦/١٣).

(٤) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٤٤٦).

(٥) ولست أنزع إلى التعليل بمنعة أبي الزبير عن جابر بكونه مدلساً.



فكيف تثبت هذه الزيادة أنَّ الإمطارَ مجرد تخيّل لا حقيقة له، وقد أنبتت الأرض منه حقيقةً، وأكل الناس ممّا أخرجت؟!

وإن كان الدّجال قد خيّل للنّاس شقّ الشّاب المؤمن فلقّتين، ثمّ أرجعه كما كان حيّاً، فهل يُعقل أنّ الشّاب المفعول به ذاك قد شمله ذاك التّخييل وقد صرخ بوقوعه؟! وإلّا فما منعه أن يجهر في النّاس أنّ ما أجراه الدّجال عليه مجرد تخييل وتدليس لا حقيقة له لم يمسّ فيه بسوء؟! في حين أنّ الروايات الصحيحة تُثبت أنّ الشّاب قد تيقّن أنّه قد أُحيي بعد مقتله، فزاد بذلك يقينه بما كان أخبر النّبي ﷺ من كونه ذلك على الحقيقة!

من هنا نبيّن: أنّ ما ذهب إليه الطّحاوي وابن حبان من تأويل لما مع الدّجال من الخوارق على معنى التّمويه والتّخييل تردّه تلك الأحاديث البيّنة الدّالة على أنّ ما يُظهِره الله على يديه من أمر السّماء بالإمطار فتُمطر، والأرض فتنبث، وأتباع كنوز الأرض له كيحاسب النّحل، وقتله ذلك الشّاب ثمّ إحيائه له: كلّ حقيقة لا مخرفة، وليس هناك ما يمنع من جريان تلك الخوارق على يديه، والرّمن زمن انخراق السّنن.

ولذا قال أبو العبّاس القرطبي: «أمّا مَنْ قال: إنّ ما يأتي به الدّجال جيلٌ ومخارق فهو معزول عن الحقائق؛ لأنّ ما أخبر به النّبي ﷺ من تلك الأمور حقائق لا يحيل العقل شيئاً منها، فوجب إبقاؤها على حقائقها»<sup>(١)</sup>.

ولا ريب أنّ مثل الطّحاوي وابن حبان لا يشملهما كلام القرطبي هذا، لأنّ مرّد تأويل هذين الإمامين ليس عن شبهة عقلية - كما دأب المُحدّثين - بل كان عن شبهة نقلية؛ كما مرّ معنا من استدلالهم برواية: «.. فيما يرى النّاس»، مع ما يعلمانه من الأحاديث التي فيها ذكّر لتلك الخوارق.

هذا كي لا يظنّ ظانٌّ أنّ تأويلهم نابع عن استشكالٍ عقليٍّ مخضٍ فيتخذ ذلك وليجةً للاعتصام به، وبيان مآخذ أهل العلم، ونفي موارد الظنون عنهم، ممّا

(١) «المفهم» (١٠٧/٢٣)، وانظر «البداية والنهاية» (١٩/١٩٣-١٩٤).

يَتَغَيَّاهُ هذا البحث؛ لقطعِ علاقتي المتأولين المتعلّقين بأذليهم؛ فضلاً عن كون ذلك من لوازم الديانة.

وأما عن التعارض الثالث: في دعوى اختلاف الروايات في المكان الذي يخرج منه المسيح الدجال:

فإن الدجال خارج من المشرق قولاً واحداً، وهو ما أشارت إليه أكثر الأحاديث في هذا الباب، «ثم جاء في رواية أنه يخرج من خراسان، أخرج ذلك أحمد والحاكم من حديث أبي بكر رضي الله عنه، وفي أخرى أنه يخرج من أصبهان، أخرجها مسلم<sup>(١)</sup>».

ولا تعارض بين هذه الجهات الثلاثة، لأن أصبهان جزء من بلاد خراسان، وخراسان واقعة شرق الجزيرة العربية.

والذي يظهر أن النبي ﷺ ذكر في حديث الجساسة خروج الدجال من بحر الشام أو بحر اليمن قد رجّع عنه النبي ﷺ في آخر الرواية نفسها، حيث قال ﷺ: «ألا إنه في بحر الشام، أو بحر اليمن، . . لا بل من قبل المشرق ما هو! من قبل المشرق ما هو! من قبل المشرق ما هو!»، وأوماً بيده إلى المشرق<sup>(٢)</sup>.

يقول أبو العباس القرطبي في هذه الجملة النبوية: «كله كلام ابتدئ على الظن، ثم عرض الشك أو قصد الإبهام، ثم نفى ذلك كله، وأضرب عنه بالتحقيق، فقال: لا، بل من قبل المشرق؛ ثم أكد ذلك بـ (ما) الزائدة، وبالتكرار اللفظي، وهذا لا بعد فيه؛ لأن النبي ﷺ بشرُ يظن ويشك، كما يسهو ويسئ، إلا أنه لا يتمادي، ولا يُقرّ على شيء من ذلك، بل يرشد إلى التحقيق، ويسلك به سواء الطريق<sup>(٣)</sup>».

(١) «فتح الباري» (٩١/١٣).

(٢) أخرج مسلم في (ك: الفتن وأشراف الساعة، باب: في خروج الدجال ومكثه في الأرض، ونزول عيسى وقتله إياه، وذهاب أهل الخير والإيمان، وبقاء شرار الناس وعبادتهم الأوثان، والنفخ في الصور، وبعث من في القبور، رقم: ٢٢٦٢).

(٣) «المفهم» (٢٣/١٣٢).

والحاصل من هذا: أنه ﷺ ظَنَّ أَنَّ الدَّجَالَ المذكورَ في بَحْرِ الشَّامِ؛ لأنَّ الظَّنَّ أَنَّ تَمِيمًا رَكِبَ في بحرِ الشَّامِ، ثُمَّ عَرَضَ لَهُ احْتِمَالُ أَنَّهُ فِي بَحْرِ الْيَمَنِ؛ لقربه من أرضِ الشَّامِ، ثُمَّ أَطْلَعَهُ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ عَلَى تَحْقِيقِ ذَلِكَ فَحَقَّقَ.

أَمَّا مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ رضي الله عنه مِنْ أَنَّ الدَّجَالَ سَيُخْرِجُ مِنْ خَلَّةٍ بَيْنَ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ: فَيُحْمَلُ عَلَى تَعَدُّ خُرُوجِهِ، فَيَكُونُ «مُبْتَدَأُ خُرُوجِ الدَّجَالِ مِنْ خِرَاسَانَ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الْحِجَازِ بَيْنَ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ»<sup>(١)</sup> خُرُوجَهُ الْأَكْبَرَ، قَصْدَ اسْتِصْوَاحِ جَذْرِ مِنْ جَذُورِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَصْلِهِ.

أَمَّا جَوَابُ الْمَعَارِضِ السَّادِسِ: فِي دَعْوَى الْمَعْتَرِضِ أَنَّ الدَّجَالَ لَوْ كَانَ حَقِيقَةً، لَوَرَدَ ذِكْرُهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، تَحْذِيرًا لِلنَّاسِ مِنْ فَتْنِهِ:

فَلَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الْإِخْبَارُ عَنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ بِإِجْمَالٍ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنْتُمْ لَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرُهُمْ﴾ [عَنْكَبٍ: ١٨]، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَهْمَةَ الرَّسُولِ تَفْصِيلُ هَذَا الْإِجْمَالِ وَبَيَانُهُ، وَقَدْ تَوَاتَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِدْرَاجُ الدَّجَالِ فِي جَمْلَةٍ هَذِهِ الْأَشْرَاطِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ، فَوَجَبَ التَّسْلِيمُ لَهُ بِهِ.

وَحُفَاءُ حَكْمَةٍ عَدَمِ التَّصْرِيحِ بِأَمْرِ الدَّجَالِ فِي الْقُرْآنِ لَا يُعَكِّرُ عَلَى مَا ذَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الْقَطْعِيَّةُ مِنْ ثُبُوتِ أَمْرِهِ؛ وَإِلَّا لَاقْتَضَى ذَلِكَ التَّجَارِي فِي إِنْكَارِ كُلِّ مَا يَثْبُتُ فِي السُّنَنِ مِنْ مَعَاقِدِ الدِّينِ، بِدَعْوَى سَكُوتِ الْقُرْآنِ عَنْهُ!

وَأَمَّا جَوَابُ الْمَعَارِضِ السَّابِعِ: مِنْ دَعْوَى تَضَمُّنِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي وَصْفِ الدَّجَالِ تَجْسِيمًا لِلَّهِ تَعَالَى وَتَشْبِيهًا بِخَلْقِهِ، حَيْثُ لَا زَمَّهَا إِثْبَاتُ الْعَيْنِ لَهُ سُبْحَانَهُ:

فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ لِلَّهِ تَعَالَى الْوَازِعَةُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ لَهَا وَلَا تَمَثِيلٍ، لَا يُعَدُّ ذَلِكَ تَجْسِيمًا لِلْبَّارِي سُبْحَانَهُ، وَلَا تَشْبِيهًا لَهُ بِخَلْقِهِ.

(١) «الْمُهَمَّب» (١١٦/٢٣).